2026

الإطار المؤسسي والتنفيذي لمسار التقييم وضمان عدم التكرار: المشاريع التأسيسية، السياسات الحاكمة، وخارطة التنفيذ

الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية

NCTJ

3/6/2026

جدول المحتويات

أولاً: لمحة عامة عن مسار التقييم وضمان عدم التكرار 2

ثانياً: المخرجات المتوقعة من مسار التقييم وضمان عدم التكرار 3

ثالثاً: المشاريع الأساسية التي يجب تنفيذها ضمن مسار التقييم وضمان عدم التكرار 3

1. مشروع تطوير خطة التواصل المؤسسي 3

2. تأمين الوصول المؤسسي إلى المعلومات 3

3. مشروع تحديد طبيعة قرارات الهيئة 4

4. مشروع تحويل الإطار القانوني إلى نص تشريعي 4

5. مشروع توثيق الإجراءات المشتركة مع المؤسسات 5

6. الوحدة التنظيمية للتطوير الإداري والمؤسسي للمسار 5

7. دليل العمليات الداخلية والخارجية للمسار 5

8. مشروع إنشاء نظام متابعة تنفيذ التوصيات 5

9. مشروع تنظيم الحوارات المؤسسية حول الإصلاحات 6

10. مشروع إصدار التقارير الدورية حول تنفيذ الإصلاحات 6

11. برنامج تطوير القدرات المستمر لفريق التقييم وضمان عدم التكرار 7

رابعاً: السياسات اللازمة لتنفيذ مسار التقييم وضمان عدم التكرار 7

أ) السياسات التشغيلية 7

ب) سياسات التمكين وضبط الجودة 8

ج) السياسات التعريفية/المعيارية 8

خامساً: الخطوات التالية 9

أولاً: لمحة عامة عن مسار التقييم وضمان عدم التكرار

يمثل مسار **التقييم وضمان عدم التكرار** الحلقة التي تربط العدالة الانتقالية بإصلاح الدولة ومنع تكرار الانتهاكات مستقبلاً. فبينما تركز بعض المسارات على معالجة آثار الماضي عبر الحقيقة والمساءلة وجبر الضرر، يعمل هذا المسار على **تحليل الأسباب البنيوية التي سمحت بحدوث الانتهاكات** واقتراح إصلاحات مؤسسية وقانونية تضمن عدم تكرارها.

من خلال تحليل المشاريع المدرجة ضمن هذا المسار، يمكن ملاحظة أن عمل لجنة التقييم وضمان عدم التكرار لا يقوم على تدخل واحد منفصل، بل يتحرك عبر مجموعة من **الدوائر المؤسسية المترابطة** التي تعمل معاً لإنتاج الإصلاحات ومتابعة تنفيذها. وتمثل هذه الدوائر الإطار التشغيلي الذي يمكّن اللجنة من الانتقال من مرحلة تحليل الانتهاكات إلى مرحلة إصلاح المؤسسات ومنع تكرارها مستقبلاً.

1. دائرة الشرعية المؤسسية والتواصل

تركز هذه الدائرة على بناء فهم واضح لدور اللجنة لدى المؤسسات الحكومية وأصحاب المصلحة، من خلال اللقاءات التعريفية والحوارات المؤسسية وبرامج التواصل المختلفة. وتهدف إلى توضيح طبيعة عمل اللجنة في تحليل الإصلاحات ومتابعة تنفيذها، وتعزيز الثقة بينها وبين الجهات الحكومية المعنية، بحيث يُنظر إليها كشريك في تطوير الأداء المؤسسي ودعم الإصلاح، وليس كجهة رقابية معزولة.

2. دائرة تحليل السياسات وإنتاج التوصيات الإصلاحية

تتعلق هذه الدائرة بإنتاج المعرفة التحليلية التي يستند إليها مسار الإصلاح المؤسسي، من خلال إعداد الدراسات التحليلية، وإجراء المقارنات الدولية، وتطوير أوراق السياسات. وتعتمد على جمع البيانات وتحليلها بصورة منهجية لتحديد طبيعة مخرجات هذا المسار، بما يشمل تحديد الحالات التي تصدر فيها المخرجات على شكل توصيات إصلاحية، والحالات التي يمكن أن تكون فيها ذات طابع إلزامي، إضافة إلى تحديد الآليات المؤسسية لتطبيقها. ثم تُحوَّل نتائج هذا التحليل إلى مقترحات إصلاحية عملية قابلة للتنفيذ في مجالات مثل التشريعات، والإجراءات المؤسسية، وأنظمة الرقابة والحوكمة.

3. دائرة الحوكمة والعلاقات المؤسسية

تهدف هذه الدائرة إلى تنظيم العلاقة التشغيلية ضمن اللجنة وبين اللجنة والمؤسسات الحكومية والجهات الأخرى المعنية بالإصلاح. وتشمل توثيق الإجراءات المشتركة، وتحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح، ووضع بروتوكولات للتعاون المؤسسي. ويساعد ذلك في ضمان وضوح آليات العمل المشترك وتقليل التداخل أو التضارب في الاختصاصات بين المؤسسات المختلفة.

4. دائرة البناء المؤسسي وتطوير القدرات

تركز هذه الدائرة على تطوير البنية التنظيمية والقدرات المهنية داخل اللجنة نفسها، بما يمكّنها من أداء دورها بكفاءة واستدامة. وتشمل تصميم الهيكل التنظيمي، ورسم العمليات الداخلية والخارجية، ووضع السياسات الإدارية التي تنظم العمل، إضافة إلى تنفيذ برامج تطوير القدرات المهنية للعاملين في مجالات تحليل السياسات العامة وتقييم أداء المؤسسات.

5.دائرة متابعة الإصلاحات وضمان عدم التكرار

تمثل هذه الدائرة القلب التنفيذي لمسار عدم التكرار، حيث يتم من خلالها إنشاء منظومة مؤسسية لمتابعة تنفيذ التوصيات الإصلاحية. وتشمل تطوير مؤشرات لقياس التقدم، وإعداد تقارير دورية حول مستوى استجابة المؤسسات للتوصيات، وتحليل التحديات التي قد تعيق التنفيذ. وتهدف هذه الدائرة إلى ضمان أن تتحول التوصيات الإصلاحية إلى إجراءات عملية تسهم فعلياً في منع تكرار الانتهاكات.

مما سيضمن مساهمة مسار التقييم وضمان عدم التكرار في حل القضايا الاستراتيجية التالية:

- القضية الأولى: ضعف الثقة والالتباس حول دور الهيئة
- القضية الثالثة: ضعف وضوح العلاقة مع المؤسسات
- القضية الرابعة: ضعف التنظيم الداخلي وجودة العمل
- القضية السابعة: الضبابية حول الدور الفعلي لضمان عدم التكرار (الإلزام مقابل التوصية).

ثانياً: المخرجات المتوقعة من مسار التقييم وضمان عدم التكرار

1. المخرج الأول يتمثل في **إطار قانوني ومؤسسي واضح لدور الهيئة في ضمان عدم التكرار**، يحدد طبيعة صلاحياتها وحدودها.
2. المخرج الثاني هو **منظومة مؤسسية لإنتاج توصيات إصلاحية مبنية على الأدلة** من خلال الدراسات المقارنة وتحليل البيانات.
3. المخرج الثالث هو **هيكل تنظيمي وإداري واضح للجنة** يسمح بإدارة مسار التقييم والتحليل المؤسسي بصورة فعالة.
4. المخرج الرابع هو **نظام مؤسسي لتوثيق العمليات والإجراءات** المرتبطة بعمل اللجنة وعلاقاتها مع المؤسسات الأخرى.
5. المخرج الخامس هو **برنامج مستمر لتطوير قدرات الفريق** في مجالات تحليل السياسات والإصلاح المؤسسي.
6. المخرج السادس هو **منظومة متابعة تنفيذ الإصلاحات** تشمل آليات الرصد والتقارير الدورية.
7. المخرج السابع هو **قنوات حوار مؤسسي مع الجهات الحكومية** لمناقشة الإصلاحات والتحديات العملية لتنفيذها.

ثالثاً: المشاريع الأساسية التي يجب تنفيذها ضمن مسار التقييم وضمان عدم التكرار

1. مشروع تطوير خطة التواصل المؤسسي

يهدف المشروع إلى تنظيم طريقة التواصل بين اللجنة والمؤسسات المختلفة وأصحاب المصلحة.

الأنشطة

- **تحديد الجهات التي يجب التواصل معها:** يتم إعداد قائمة بالمؤسسات الحكومية والجهات الأخرى التي يجب التواصل معها في ملفات الإصلاح المؤسسي.
- **تحديد مستوى التواصل مع كل جهة:** يتم تحديد مستوى التواصل المناسب مع كل جهة، سواء كان تقنياً أو إدارياً أو على مستوى القيادات.
- **تحديد أهداف كل تفاعل مؤسسي:** يتم تحديد الهدف من كل اجتماع أو تواصل لضمان أن يكون الحوار موجهاً نحو نتائج واضحة.
- **اختيار ممثلين مناسبين للتواصل:** يتم تحديد الأشخاص المسؤولين عن تمثيل الهيئة في التواصل مع الجهات المختلفة.
- **صياغة سياسة واضحة.**

2. تأمين الوصول المؤسسي إلى المعلومات

يهدف هذا المشروع إلى ضمان قدرة الهيئة على الوصول السريع والآمن إلى المعلومات والبيانات التي تحتاجها لتحليل الانتهاكات السابقة وتحديد الإصلاحات المؤسسية اللازمة لمنع تكرارها.

الأنشطة

- **إجراء دراسات مقارنة حول الوصول إلى المعلومات:** يتم تحليل تجارب دول أخرى لمعرفة أفضل الممارسات التي استخدمتها هيئات العدالة الانتقالية للحصول على المعلومات.
- **تحديد أنواع البيانات المطلوبة ومصادرها:** يتم إعداد قائمة واضحة بأنواع المعلومات المطلوبة والجهات التي تمتلكها لتسهيل طلبها وتنظيم استخدامها.
- **إعداد بروتوكول رسمي للوصول إلى المعلومات:** يتم وضع آلية مكتوبة توضح طريقة طلب البيانات والمدة الزمنية لتوفيرها وكيفية التعامل مع المعلومات الحساسة.
- **إبرام اتفاقيات رسمية مع الوزارات والجهات الحكومية:** يتم توقيع مذكرات تفاهم أو اتفاقيات رسمية تسمح للهيئة بالوصول إلى البيانات والمعلومات التي تحتاجها في عملها التحليلي.

3. مشروع تحديد طبيعة قرارات الهيئة

يهدف المشروع إلى توضيح متى تكون قرارات الهيئة ملزمة ومتى تكون توصيات.

الأنشطة

- **مراجعة التجارب الدولية في العدالة الانتقالية:** يتم تحليل صلاحيات الهيئات المشابهة في دول أخرى للاستفادة من تجاربها.
- **تحليل العلاقة بين الهيئة والسلطات الأخرى:** يتم دراسة العلاقة بين الهيئة والسلطتين التنفيذية والقضائية.
- **إعداد ورقة سياسات حول صلاحيات الهيئة:** يتم إعداد وثيقة تقترح النماذج الممكنة لصلاحيات الهيئة.
- **تنظيم جلسات نقاش مع خبراء قانونيين:** يتم عقد جلسات نقاش مع خبراء القانون وصناع القرار لمناقشة الخيارات المتاحة.
- **إعداد توصية قانونية نهائية:** يتم تقديم توصية تحدد النموذج الأنسب لصلاحيات الهيئة.
- **إعداد وثيقة تحدد أنواع القرارات:** يتم إعداد وثيقة توضح الحالات التي تصدر فيها الهيئة قرارات ملزمة أو توصيات إصلاحية.
- **تحديد المعايير التي تميز بين القرار والتوصية:** يتم وضع معايير واضحة تساعد في تحديد نوع القرار في كل حالة.
- **مناقشة الوثيقة مع الجهات المعنية:** يتم عرض الوثيقة على الجهات الحكومية لمناقشتها واعتمادها.

4. مشروع تحويل الإطار القانوني إلى نص تشريعي

يهدف المشروع إلى إدراج دور الهيئة في التشريعات الوطنية.

الأنشطة

- **إعداد مسودة نص قانوني:** يتم تحويل الإطار القانوني المقترح لصلاحيات الهيئة في مجال الإصلاح وضمان عدم التكرار إلى **صياغة تشريعية واضحة** تتضمن المواد القانونية، نطاق الصلاحيات، وآليات إصدار التوصيات أو القرارات. يشمل ذلك إعداد مسودة قانون أو تعديل تشريعي يحدد دور الهيئة في متابعة الإصلاحات المؤسسية وعلاقتها بالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.
- **تنظيم حملة مناصرة مع البرلمان:** يتم عرض المسودة القانونية على أعضاء البرلمان واللجان المختصة، وتنظيم لقاءات وجلسات تعريفية لشرح أهداف القانون ودوره في دعم الإصلاح المؤسسي ومنع تكرار الانتهاكات. كما تتضمن الحملة إعداد مذكرات تفسيرية ومواد مختصرة تساعد صناع القرار على فهم أهمية النص المقترح.

- **متابعة اعتماد التشريع:** يتم متابعة مسار مناقشة النص القانوني داخل البرلمان، بما يشمل حضور جلسات النقاش عند الحاجة، وتقديم توضيحات فنية حول المواد المقترحة. كما يتم التنسيق مع الجهات الحكومية واللجان البرلمانية لضمان إدخال التعديلات اللازمة حتى اعتماد التشريع بشكل رسمي.

5. مشروع توثيق الإجراءات المشتركة مع المؤسسات

يهدف هذا المشروع إلى تحديد آليات التعاون بين اللجنة والمؤسسات الحكومية الأخرى مثل القضاء وجهات إنفاذ القانون.

الأنشطة

- **تنظيم ورشات عمل مشتركة مع الجهات الحكومية:** تجمع هذه الورش ممثلين عن الجهات المختلفة لمناقشة كيفية التعاون في ملفات الإصلاح المؤسسي.
- **تحديد الأدوار والمسؤوليات بين الجهات:** يتم توضيح دور كل مؤسسة في تنفيذ الإصلاحات لتجنب التداخل أو التضارب في العمل.
- **توثيق الإجراءات المشتركة في قرارات رسمية:** يتم إصدار وثائق أو قرارات رسمية تحدد آليات التعاون بين الهيئة والمؤسسات الأخرى.

6. الوحدة التنظيمية للتطوير الإداري والمؤسسي للمسار

يهدف المشروع إلى دعم التطوير المستمر لمسار ضمان عدم التكرار داخل الهيئة.

الأنشطة الأساسية

- **إنشاء وحدة للتطوير المؤسسي:** تأسيس وحدة تنظيمية مسؤولة عن تحسين العمليات والسياسات داخل المسار.
- **متابعة تحسين العمليات التنظيمية:** مراجعة الإجراءات الحالية وتطويرها لضمان الكفاءة المؤسسية.
- **دعم تطوير السياسات والإجراءات:** المساهمة في إعداد السياسات الداخلية وتحسين آليات العمل المؤسسي.

7. دليل العمليات الداخلية والخارجية للمسار

يهدف المشروع إلى توحيد الإجراءات التشغيلية داخل اللجنة.

الأنشطة الأساسية

- **رسم العمليات المؤسسية(Process Mapping) :** تحليل وتوثيق تسلسل العمليات والإجراءات داخل المسار.
- **توثيق الإجراءات التشغيلية:** إعداد وثائق توضح خطوات العمل والمسؤوليات المرتبطة بكل إجراء.
- **اعتماد دليل عمليات رسمي:** إقرار دليل شامل للعمليات ليكون مرجعًا عمليًا للعاملين في المسار.

8. مشروع إنشاء نظام متابعة تنفيذ التوصيات

يهدف المشروع إلى متابعة تنفيذ الإصلاحات المؤسسية التي تقترحها الهيئة.

الأنشطة

- **تصنيف أنواع التوصيات الإصلاحية:** يتم تحليل التوصيات التي تصدر عن الهيئة وتصنيفها إلى فئات واضحة مثل: توصيات تشريعية تتعلق بتعديل القوانين، توصيات مؤسسية تتعلق بإصلاح الهياكل أو الصلاحيات داخل المؤسسات، وتوصيات إجرائية تتعلق بتغيير آليات العمل والإجراءات الإدارية. يساعد هذا التصنيف على فهم طبيعة كل توصية وتحديد المسار الأنسب لتنفيذها.
- **تحديد الجهات المسؤولة عن التنفيذ:** يتم إعداد مصفوفة مؤسسية توضح لكل توصية الجهة الحكومية أو المؤسسة المسؤولة عن تنفيذها، إضافة إلى الجهات الداعمة أو الشريكة في التنفيذ. تساعد هذه المصفوفة على منع التداخل بين المؤسسات وتحديد المسؤولية بوضوح عند متابعة تنفيذ الإصلاحات.
- **تطوير مؤشرات لقياس التقدم:** يتم تصميم مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تساعد في قياس مستوى تنفيذ التوصيات الإصلاحية، مثل نسبة تنفيذ الإجراءات المقترحة، أو التقدم في تعديل التشريعات، أو تطوير السياسات المؤسسية. تسمح هذه المؤشرات بتقييم التقدم بشكل موضوعي ودوري.
- **إنشاء قاعدة بيانات لمتابعة التنفيذ:** يتم تطوير قاعدة بيانات أو نظام رقمي يتيح تسجيل جميع التوصيات الإصلاحية وحالة تنفيذها، والجهات المسؤولة عنها، والجدول الزمني المتوقع لتنفيذها. يساعد هذا النظام على متابعة التقدم بشكل مستمر وتوفير معلومات دقيقة لصناع القرار.
- **إعداد دليل إجراءات للمتابعة:** يتم إعداد دليل عملي يوضح الخطوات التي يجب اتباعها لمتابعة تنفيذ التوصيات الإصلاحية، بما يشمل آليات جمع المعلومات من الجهات المعنية، وتحديث قاعدة البيانات، وإعداد التقارير الدورية. يهدف الدليل إلى توحيد منهجية المتابعة داخل الهيئة وضمان وضوح الأدوار والمسؤوليات.

9. مشروع تنظيم الحوارات المؤسسية حول الإصلاحات

يهدف هذا المشروع إلى إنشاء مساحة حوار مؤسسي منظم بين الهيئة والمؤسسات الحكومية المعنية بالإصلاحات، بما يسمح بمناقشة التوصيات الإصلاحية، وفهم التحديات العملية لتنفيذها، وبناء توافق تدريجي حول آليات التطبيق.

الأنشطة

- **تحديد الجهات الحكومية المعنية بالإصلاحات:** يتم تحليل التوصيات الإصلاحية الصادرة عن الهيئة لتحديد المؤسسات الحكومية التي تقع ضمن نطاق مسؤوليتها. ويشمل ذلك إعداد قائمة بالجهات المعنية مباشرة بتنفيذ الإصلاحات أو المتأثرة بها.
- **إعداد أجندة الحوارات المؤسسية:** يتم إعداد جدول أعمال واضح لكل جلسة حوار يتضمن التوصيات التي سيتم مناقشتها، والأهداف المرجوة من الاجتماع، والنقاط التي تحتاج إلى قرار أو توافق بين الجهات المشاركة.
- **تنظيم جلسات حواررسمية مع الجهات المعنية:** يتم عقد اجتماعات أو ورش عمل مؤسسية تجمع ممثلي الهيئة مع ممثلي المؤسسات المعنية لمناقشة التوصيات الإصلاحية، واستعراض آليات التنفيذ الممكنة والتحديات التي قد تواجه التطبيق.
- **توثيق مخرجات الاجتماعات والاتفاقات:** يتم إعداد محاضر رسمية توثق النقاط التي تم الاتفاق عليها، والقرارات المتخذة، والخطوات التالية المطلوبة من كل جهة، بما يضمن وضوح الالتزامات المؤسسية.
- **متابعة تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه:** يتم إدراج مخرجات الاجتماعات ضمن نظام متابعة الإصلاحات الخاص بالهيئة، ومراقبة مدى التقدم في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع الجهات المشاركة.

10. مشروع إصدار التقارير الدورية حول تنفيذ الإصلاحات

يهدف المشروع إلى توثيق مستوى تنفيذ الإصلاحات المؤسسية.

الأنشطة

- **إعداد نموذج موحد للتقارير:** يتم تصميم نموذج يحدد المعلومات التي يجب أن تتضمنها تقارير الإصلاح.
- **جمع المعلومات من المؤسسات المعنية:** يتم طلب معلومات من الجهات الحكومية حول حالة تنفيذ الإصلاحات.
- **تحليل مستوى التقدم والتحديات:** يتم تحليل البيانات لتحديد مدى التقدم في الإصلاحات والعقبات التي تواجهها.
- **إعداد تقارير دورية حول تنفيذ الإصلاحات:** يتم إصدار تقارير توضح مستوى تنفيذ الإصلاحات والتحديات.
- **تحديث قاعدة بيانات متابعة الإصلاحات:** يتم تحديث قاعدة البيانات بناءً على نتائج التقارير.

11. برنامج تطوير القدرات المستمر لفريق التقييم وضمان عدم التكرار

يهدف المشروع إلى تعزيز كفاءة العاملين في مجال التوثيق وقيادة المسار.

الأنشطة الأساسية

- **تقييم الاحتياجات التدريبية:** تحليل المهارات الحالية وتحديد الفجوات التدريبية لدى فريق العمل.
- **تنظيم برامج تدريبية متخصصة:** تقديم دورات تدريبية في المجالات التقنية و المرنة اللزمة للفريق.
- **متابعة أثر التدريب:** تقييم مدى انعكاس التدريب على الأداء المؤسسي وتحسين جودة العمل.

رابعاً: السياسات اللازمة لتنفيذ مسار التقييم وضمان عدم التكرار

أ) السياسات التشغيلية

هذه هي السياسات التي تجعل اللجنة قادرة على العمل اليومي وتحويل المشاريع إلى إجراءات قابلة للتنفيذ.

- **سياسة التواصل المؤسسي وإدارة أصحاب المصلحة:** تنظم هذه السياسة مع من تتواصل اللجنة، وعلى أي مستوى، ولماذا، ومن يمثلها في كل تفاعل. وهي لازمة مباشرة لمشروع **تطوير خطة التواصل المؤسسي** ولتنظيم الحوارات المؤسسية حول الإصلاحات.
- **سياسة الوصول إلى المعلومات وتبادل البيانات:** تحدد هذه السياسة آليات طلب البيانات، وأنواع المعلومات المسموح بالوصول إليها، ومدة الاستجابة، وضوابط التعامل مع المعلومات الحساسة. وهي السياسة الأساسية التي بدونها لن ينجح مشروع **تأمين الوصول المؤسسي إلى المعلومات**.
- **سياسة إعداد التوصيات الإصلاحية:** تنظم كيفية إنتاج التوصيات الإصلاحية، والفرق بين التوصية التشريعية والمؤسسية والإجرائية، ومعايير صياغتها واعتمادها داخلياً. وهي ضرورية لمشاريع **تحليل السياسات وإنشاء نظام متابعة تنفيذ التوصيات**.
- **سياسة الحوارات المؤسسية حول الإصلاحات:** تحدد هذه السياسة متى تُعقد الحوارات المؤسسية، ومن يشارك فيها، وكيف تُدار، وما هي مخرجاتها، وكيف يتم توثيقها. وهي أساسية لمشروع **تنظيم الحوارات المؤسسية حول الإصلاحات**.
- **سياسة متابعة تنفيذ التوصيات الإصلاحية:** تنظم خطوات المتابعة من لحظة إصدار التوصية حتى قياس مستوى تنفيذها، وتحدد الجهات المسؤولة وآليات التحقق ومؤشرات التقدم. وهي العمود الفقري لمشروع **إنشاء نظام متابعة تنفيذ التوصيات**.

- **سياسة إصدار التقارير الدورية وتحليلها**: تحدد أنواع التقارير، ودوريتها، والبيانات المطلوبة فيها، وآليات مراجعتها واعتمادها ونشرها أو مشاركتها مع الجهات المعنية. وهي ضرورية لمشروع **إصدار التقارير الدورية حول تنفيذ الإصلاحات**.
- **سياسة إدارة قواعد البيانات والأرشيف والحفظ والمشاركة والوصول**: تنظم حفظ الوثائق، ومحاضر الاجتماعات، والاتفاقات، والبروتوكولات، وأدلة الإجراءات، والتقارير، بما يضمن سهولة الرجوع إليها وحمايتها. هذه السياسة تخدم معظم مشاريع اللجنة، خاصة **التوثيق والمتابعة**.
- **سياسة إدارة الاجتماعات و اتخاذ القرار**: تحدد كيفية عقد الاجتماعات الداخلية والخارجية، وآلية تثبيت القرارات أو التوصيات، ومسارات الاعتماد والتصعيد عند الحاجة. وهي لازمة لضبط عمل اللجنة في المشاريع التي تعتمد على التفاوض والمؤسسية المشتركة.

ب) سياسات التمكين وضبط الجودة

هذه السياسات لا تشغّل اللجنة فقط، بل تضمن أن يكون عملها متسقاً، عالي الجودة، وقابلاً للتطور.

- **سياسة تقييم القدرات التقنية والمرنة للعاملين في المسار و تطوير القدرات والتدريب المستمر**: تنظم تصميم أدوات تقييم القدرات، ودورية التقييم، وربط نتائجه بالخطة التدريبية. وهي السياسة المرجعية لمشروع **تطوير القدرات المستمر لفريق التقييم وضمان عدم التكرار**.
- **سياسة الجودة في التحليل المؤسسي وأوراق السياسات**: تحدد الحد الأدنى المطلوب لجودة الدراسات، والمقارنات الدولية، وأوراق السياسات، والتوصيات الإصلاحية، قبل اعتمادها رسمياً. وهي مهمة لتفادي إصدار توصيات ضعيفة أو غير مكتملة.
- **سياسة التحقق من البيانات والمعلومات**: تنظم كيفية التحقق من دقة البيانات التي تحصل عليها اللجنة قبل استخدامها في التحليل أو المتابعة أو التقارير. وهذه أساسية لأن اللجنة تعتمد بدرجة كبيرة على بيانات من جهات أخرى.
- **سياسة المتابعة والتقييم وقياس الأثر والتحسين المستمر استناداً إلى تحليل المخاطر والثغرات.**: تحدد كيفية تقييم أداء اللجنة نفسها، ومدى فعالية مشاريعها، وجودة مخرجاتها، ومستوى تأثيرها على الإصلاح المؤسسي. وهي مهمة لضمان أن اللجنة لا تقيّم الآخرين فقط، بل تطور نفسها أيضاً.
- **سياسة الوصول إلى المعلومات (Freedom of Information): تنظم آلية تمكين الأفراد والجهات من طلب الوصول إلى المعلومات غير السرية التي تمتلكها الهيئة**: تنظم حماية البيانات والوثائق الحساسة، وتحدد صلاحيات الوصول، وآليات التداول الآمن للمعلومات بين أعضاء اللجنة والجهات الأخرى.
- سياسة الشكاوى الداخلية والخارجية.

ج) السياسات التعريفية/المعيارية

هذه السياسات تضبط المعنى، والمرجعية، والحدود المؤسسية لعمل اللجنة، حتى لا يتحول المسار إلى متابعة إدارية عامة فقط.

- **هوية مسار التقييم وضمان عدم التكرار وتعريفاته الأساسية**: تحدد هذه السياسة مفهوم ضمان عدم التكرار، وعلاقته بالعدالة الانتقالية، والفرق بين الإصلاح المؤسسي الوقائي وبين الإصلاح الإداري التقليدي.
- **السياسة الوطنية لضمان عدم تكرار الانتهاكات**: تحدد الإطار الوطني الذي يستند إليه عمل اللجنة، والمجالات التي يشملها الإصلاح، والمرجعية التي تنظم دور الهيئة في منع تكرار الانتهاكات.
- مدونة سلوك لمسار الإصلاح المؤسساتي وضمان عدم التكرار.

خامساً: الخطوات التالية

- **إعادة ترتيب المشاريع وفق منطق التتابع والتوازي**

إعادة تنظيم مشاريع مسار التقييم وضمان عدم التكرار بحيث يتم تحديد المشاريع التي يجب تنفيذها **بالتتابع** نتيجة التبعية المؤسسية أو القانونية بينها، مقابل المشاريع التي يمكن تنفيذها **بالتوازي** لتقليل الزمن الإجمالي للتأسيس، مع الحفاظ على الترابط المنطقي بين المخرجات. ويسهم ذلك في بناء خارطة تنفيذ واضحة تحدد نقطة الانطلاق وتسلسل التطور المؤسسي للمسار.

- **تحديد مؤشرات متابعة مرحلية لكل مشروع**

تطوير إطار متابعة يعتمد على **مؤشرات ربعية، ونصف سنوية، وسنوية** لكل مشروع، بحيث تقيس هذه المؤشرات التقدم في التنفيذ، وجودة المخرجات، ومستوى الجاهزية المؤسسية، ومدى تحقق النتائج المرحلية. ويساعد هذا الإطار على تعزيز القدرة على المتابعة الدورية واتخاذ قرارات تصحيحية مبكرة عند الحاجة.

- **إجراء الدراسات المالية والتقنية للمشاريع**

إعداد **دراسات مالية وتقنية تفصيلية** لكل مشروع بهدف الانتقال من مرحلة التصور إلى مرحلة التنفيذ الفعلي، بما يشمل تقدير الكلفة التأسيسية والتشغيلية، وتحديد الاحتياجات البشرية والتقنية، وتحليل المخاطر، وتقييم الجاهزية المؤسسية. وتُستخدم هذه الدراسات كأساس لإعداد ملفات مشاريع احترافية يمكن تقديمها للجهات الممولة وتسويقها ضمن إطار واضح للأثر والنتائج المتوقعة.

- **مشاركة المسار والمشاريع مع أصحاب المصلحة**

عرض مشاريع مسار التقييم وضمان عدم التكرار ومخرجاته المقترحة على **أصحاب المصلحة الرئيسيين**، بما يشمل الجهات الحكومية المعنية، وممثلي الضحايا، والمنظمات ذات الصلة، وذلك بهدف تعزيز الشفافية، وجمع الملاحظات الفنية والمؤسسية، وضمان أن يعكس تصميم المسار الاحتياجات الواقعية والتوقعات المجتمعية.

- **مناقشة المشاريع المشتركة مع بقية لجان الهيئة**

تنظيم جلسات تنسيقية مع **اللجان الأخرى داخل الهيئة** لمراجعة المشاريع التي تتقاطع مع المسار، مثل المشاريع المرتبطة بالحقيقة، أو الإصلاح المؤسسي، أو المصالحة المجتمعية. ويهدف ذلك إلى ضمان التكامل بين المسارات المختلفة للعدالة الانتقالية، وتجنب التداخل أو الازدواجية، وتعزيز العمل المؤسسي المشترك.